# الجريمة المنظمة العابرة للحدود والأمن العالمي

* أكرم خالد خليفة

**المستخلص:** أصبحت معظم الدول القومية الآن متيقظة للتحديات والتهديدات التي تشكلها الأمور الأمنية غير التقليدية. الحقيقة الأكثر أهمية هي أن هذه الأمور تؤثر بشكل مباشر على المجتمع والناس علاوة على ذلك فإن الجريمة العابرة للحدود تعتبر من أهم القضايا الأمنية التي تهدد سيادة الدولة واستقرارها السياسي وقد تضعف مصداقية الدول وتقوض النظام وسلطة الحكومات بالإضافة إلي ذلك تعني الجريمة عبر الوطنية أن العالم اليوم يواجه منظمات إجرامية متزايدة يمكنها تقويض الأمن الوطني والدولي ، والاقتصاد العالمي وسيادة القانون والتي إذا أثيرت بشكل لا يمكن السيطرة عليه قد تهدد مفهوم الدولة القومية وهكذا بدأت الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية في إعطاء الأولوية القصوى لقضايا الجريمة العابرة للحدود على سبيل المثال ، دعمت الأمم المتحدة المؤتمر العالمي المشترك بين الوزارات بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في إيطاليا 1994 الذي سعى إلى وضع سياسات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، وأخذت بلدان جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي زمام المبادرة للتعامل مع هذه المشكلة بعبارة أخرى ونظرًا لطبيعتها أصبحت الجريمة المنظمة العابرة للحدود الآن جزءًا من جدول الأعمال السياسي الدولي ولها تأثير كبير على العلاقات الدولية لذلك سيتناول هذا البحث ما إذا كان الأمن العالمي مهددًا بالجريمة المنظمة العابرة للحدود من خلال تكريسه لتعريف المفاهيم في القسم الأول ، سيتم تعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وسيتناول القسم الثاني تعريف الأمن العالمي ، وسيشرح الفصل الثاني البيئة التي تعمل فيها الجريمة عبر الوطنية من خلال وصف العلاقة بين الجريمة عبر الوطنية والدولة الفاشلة في الفصل الأول بالإضافة إلي عملها في الدول المتقدمة في المبحث الثاني ، والجزء الثالث سوف يسعى لتوضيح نشاط الجريمة عبر الوطنية في عصر العولمة من خلال شرح أنواع الجريمة العابرة للحدود في عصر العولمة في المبحث الأول وكذلك توضيح بعض العمليات الإجرامية الخطيرة مثل الهجرة غير الشرعية في بعض الدول مثل ليبيا في المبحث الثاني.

## المقدمة:

يعتبر حقل العلاقات الدولية حقلاً ديناميكي خصوصاً علي المستوي الأكاديمي وذلك بسبب ظهور بعض المفاهيم على السطح في فترة معينة وتختفي في وقت آخر، خلال حقبة الحرب الباردة هيمن علي الدول القومية الانقسام والصراع الأيديولوجي وكانت معظمها قلقة بشأن برنامج الأمن السياسي العسكري التقليدي و كان الشغل الشاغل للدول القومية التفكير في قضايا الأمن العسكري الناتجة عن الصراع بين القوتين العظميين، وهما الاتحاد السوفيتي وأمريكا ومع ذلك في نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1990، ظهرت مفاهيم أمنية جديدة مثل الأمن البشري سنة 1994م والأمن العالمي وكذلك مفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود لتكون واحدة من الأمور البارزة في قضايا الأمن العالمي. ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ليست حديثة لقد ارتكبت الجرائم منذ أن فصلت الحدود الدول ولكن الجديد في الجريمة العابرة للحدود، خاصة في العقود القليلة الماضية هي ثلاثة أسباب مترابطة على الجريمة العابرة للحدود: عولمة الاقتصاد، وزيادة أعداد وتنوع المهاجرين ووسائل تكنولوجيا الاتصالات المتطورة والحديثة ( NIJ، 1999). بالإضافة إلى ذلك، فإن عولمة الاتصالات التي أنشأها الإنترنت، وبساطة التجارة

* محاضر، قسم العلوم السياسية– كلية الاقتصاد– جامعة عمر المختار Akrammohamed821@gmail.com

الدولية والسفر، وتنامي الديمقراطيات الجديدة داخل أوروبا الشرقية وافريقيا وحول العالم التي تكافح من أجل الاعتراف بها، كلها تزيد من احتمالية تحول الجريمة المنظمة المحلية الي مستوى دولي يهدف إلى استخدام ضحايا جدد (ألبانيز ، 2002).

تم إعادة توزيع الإجراءات الجنائية على مستوى العالم، بسبب زيادة الفرص وكذلك تقليل المخاطر التي تختلف من إقليم إلى آخر ( Williams and Godson، 2002). إن غالبية الدول القومية متيقظة الآن للتحديات والتهديدات التي تسببها الأمور الأمنية غير التقليدية ولكن الحقيقة الأكثر أهمية هي أن هذه الأمور تؤثر بشكل مباشر على المجتمع والناس علاوة على ذلك تعتبر الجريمة العابرة للحدود محبذة لأهم قضية أمنية في المقام الأول لأنها تهدد سيادة الدول واستقرارها السياسي وقد تضعف مصداقية الدول الفردية وتقوض سلطة الحكومات بالإضافة إلي ذلك تعني الجريمة العابرة للحدود أن العالم في الوقت الحاضر يواجه منظمات إجرامية متزايدة يمكن أن تقوض الأمن الوطني والدولي، والاقتصاد العالمي وسيادة القانون، والتي إذا تم رفعها خارج نطاق السيطرة، فقد تهدد مفهوم الدولة القومية. وهكذا بدأت قضايا الجريمة المنظمة العابرة للحدود تعطي الأولوية القصوى من قبل الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية فعلى سبيل المثال، دعمت الأمم المتحدة المؤتمر العالمي المشترك بين الوزارات بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في إيطاليا في 1994 ، والذي بحث عن وضع سياسات لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وأخذت دول جنوب شرق آسيا مع الاتحاد الأوروبي زمام المبادرة للتعامل مع هذه المشكلة. بعبارة أخرى، بسبب طابعها العابر للحدود، أصبحت الجريمة العابرة للحدود الآن جزءًا من جدول الأعمال السياسي الدولي ولها تأثير كبير على العلاقات الدولية ولهذا السبب سوف تخصص هذه الورقة لدراسة تهديد الجريمة المنظمة العابرة للحدود للأمن العالمي من خلال تقسيمها إلي عدة فصول بداية بإطار الدراسة الذي سيتناول إشكالية الدراسة وأهميتها ومنهجيتها وأيضا أهدافها كما سيتم في هذه الدراسة فيما إذا كان الأمن العالمي مهددًا بالجريمة العابرة للحدود ولكن ذلك يتطلب التطرق إلي تعريفات الجريمة المنظمة العابرة للحدود ومعرفة أنواعها وأثرها على المجتمع الوطني والدولي وكذلك العلاقة بين الجريمة العابرة للحدود والدول الفاشلة وتأثيرها علي الأمن العالمي بشكل متزايدة خصوصا في سياق العولمة ، وبالتالي سوف تكون ليبيا بعد 2011م كمثال خاصةٍ في ملف الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وأيضا منطقة عبور لتجارة السلاح والمخدرات كل ذلك أصبح يشكل مصدر قلق للأمن العالمي ولذلك انطلقت العديد من العمليات سواء علي الصعيد المحلي من خفر السواحل الليبي أو الإقليمي مثل الدوريات الايطالية والفرنسية لمراقبة شواطئ الدولة الليبية.

**إطار الدراسة:**

سيتم التعرض في هذا السياق إلي النقاط التالية:

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء علي التهديد الحقيقي للجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تعتبر من الفواعل غير الدول المؤثرة في الساحة الدولية عامة وعلي الأمن العالمي بشكل خاص من خلال علاقتها مع الدول سواء كانت المتقدمة أو التي في طور النمو وأيضا توضيح زيادة نشاط الجريمة العابرة للحدود في العقود الثلاثة الأخيرة "زمن العولمة".

**مشكلة الدراسة:**

تعكس إشكالية هذه الدراسة تحديد وتشخيص اثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود علي الأمن العالمي وذلك من خلال التطرق إلي البيئة التي يزداد نشاطها فيها وطريقة عملها وأنواع أنشطتها وكيفية تحركاتها في عصر العولمة ويمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية:

1. إلي إي مدي أصبح نشاط الجريمة العابرة للحدود المتزايد بوتيرة سريعة يمثل خطراً حقيقاً علي الأمن العالمي؟
2. لماذا تجد الجريمة المنظمة العابرة للحدود بيئة مناسبة للعمل في الدول الفاشلة؟
3. ما هو الدور الذي لعبته العولمة في تسهيل النشاط للجريمة العابرة للحدود؟ وهل ظهرت أنواع جديدة لها في سياق هذا الزمن؟ وكيف أصبحت ليبيا أنموذجا لذلك؟

**فرضيات الدراسة:**

أدى ازدياد نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود في الساحة الدولية إلي تهديد واضح للأمن العالمي.

إن ضعف مواجهة التحديات الأمنية في الدول الفاشلة ساعد في زيادة نشاط الجريمة المنظمة العابر للحدود.

ساعد تطور الاتصالات وحرية التنقل للسلع والبشر ورؤوس الأموال عبر الحدود "العولمة" في تسهيل عمل الجريمة العابرة للحدود وتنوع أنشطة إجرامية جديدة لها في دول تعاني وضع أمني ضعيف مثل ليبيا.

**منهجية الدراسة:**

من الناحية النظرية سيكون هذا العمل مرتبطا بالعلاقات الدولية والدراسات الأمنية المعاصرة لان الجريمة العابرة للحدود تعتبر من الفواعل غير الدول المؤثرة بشكل سلبي في الأمن العالمي لذلك سوف يعتمد هذا البحث علي المنهج التحليلي في فهم المفاهيم

ووصفها وأيضا سيكون للمنهج القانوني دور في التعرف علي الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسيتناول المنهج الاستقرائي التقصي ومعرفة الأسباب التي أدت زيادة نشاط الجريمة العابرة للحدود التي تهدد الأمن علي مستوي عالمي.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلي التطرق لمفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتوضيح علاقته بالأمن العالمي من خلال التعرف علي الأسباب الحقيقية وراء ازدياد نشاط الجريمة العابرة للحدود في الدول الفاشلة وتنوع أنشطتها وسهولة حركة أعضاءها في سياق عصر العولمة وتوضيح خطورة بعض العمليات مثل الهجرة غير الشرعية التي تتدفق بشكل مريب من خلال الحدود الليبية.

**محتويات الدراسة:**

هذه الدراسة تتضمن مقدمة عامة متبوعة بثلاثة مباحث، ثم نتائج الدراسة:

خصص المبحث الأول لتعريف المفاهيم ففي المطلب الأول سوف يتم تعريف الجريمة العابرة للحدود، الثاني سوف يتطرق لتعريف الأمن العالمي، وكذلك سيشرح المبحث الثاني البيئة التي تعمل فيها الجريمة العابرة للحدود من خلال تناول العلاقة بين الجريمة العابرة للحدود والدولة الفاشلة في المطلب الأول وكذلك عملها في الدول المتقدمة في المطلب الثاني، إما عن المبحث الثالث سيسعي إلي توضيح نشاط الجريمة العابرة للحدود في عصر العولمة من خلال التطرق إلي أنواع الجريمة العابرة للحدود في زمن العولمة في المطلب الأول وكذلك إيضاح بعض العمليات الإجرامية الخطيرة مثل الهجرة غير الشرعية في بعض الدول مثل ليبيا في المطلب الثاني.

**الحدود الزمنية للدراسة:**

تتناول الدراسة الفترة الزمنية ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار جدار برلين حتى وقتنا الراهن باعتبارها فترة تحول سريع في العلاقات الدولية ، حيث انتعشت الأفكار الجديدة للواقعية والليبرالية والبنائيّة التي ترفض اعتبار الأمن العالمي لعبة ذات محصلة صفرية تشارك بها الدول فحسب، إذ اتسع المفهوم ليشمل أبعادا اجتماعية وبيئية واقتصادية وثقافية يشارك فيها الأفراد والجماعات والتنظيمات والشركات وكل الأنظمة العابرة للحدود في النظام الدولي.

**مصادر البحث:**

مصادر بحث أولية متمثلة في الوثائق والمعاهدات والقوانين الدولية

مصادر بحث ثانوية تتمثل في الكتب – الدوريات – الإنترنت.

## المبحث الأول

## تعريف مفاهيم الدراسة

إن هذا المبحث سيسعي إلي تعريف مفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود حسب أراء مفكرين سياسيين وأيضا وفقا لأراء قانونين ومعرفة التعريف الأنسب لهذا المفهوم وما هي وجهة نظر الباحث في هذه التعريفات كما سيوضح هذا المبحث تعريف مفهوم الأمن العالمي وبروزه كمصطلح والأسباب التي جعلت هذا المفهوم يخرج إلي حيز الوجود وينال اهتمام المجتمع الدولي.

### المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود:

لا يوجد تعريف واضح للجريمة العابرة للحدود لوجود اختلاف كبير حسب مستويات التحليل ونظم المنهجية المختارة للدراسة لذلك تتطور التعريفات باستمرار اعتمادًا على الأفكار والوعي وتحديد المفاهيم في مرحلة زمنية محددة بمداخل ومناهج أكاديمية (Zabyelina ،). ومع ذلك، من الناحية التقليدية، أشارت الجريمة المنظمة العابرة للحدود "إلى أنشطة غير مشروعة تمتد لتشمل وتنتهك قوانين دولتين أو أكثر" (Giraldo and Trinkunas, 2010). قد يصبح هذا التعريف أساسيًا ولكن لا يلبي أهمية هذا المفهوم لذلك في مؤتمر مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في عام 2000 ، حددت الأمم المتحدة تعريفا أكثر عمومية "ليشمل كل نشاط غير قانوني يُرتكب في أكثر من بلد أويتم تنظيمه في دولة ولكن يتم تنفيذه في دولة أخري مما يؤثر بشكل غير مباشر علي السلطات القضائية للدول المجاورة لها" (الأمم المتحدة ، 2000). علاوة على ذلك، عرّف Bossard الجريمة المنظمة العابرة للحدود بأنها "جريمة لها بعد دولي وتنطوي على عبور حدود وطنية للدولة سواء قبل أو أثناء أو بعد الواقعة" ( Bossard، 2008) وجد هذا التعريف قبولاً بين العلماء الأكاديميين وقد عرفها الدكتور شريف السيد كامل بالقول أنها " فعل أو أفعال غير مشروعة تهدف غالبا للربح ترتكبها جماعة إجرامية باستخدام التهديد الو العنف أو الرشوة حيث تتصف هذه الجماعة الإجرامية بالاستمرارية والتنظيم الهيكلي المتدرج، حيث يعمل أعضاؤها وفق نظام داخلي يحدد دور كل منهم، كما يكفل ولائهم لأوامر رؤسائهم ويمتد نشاطها الإجرامي عبر عدة دول" (قارة، 2013، ص 282).

بالإضافة إلي الدكتور طارق سرور، الذي عرفها بأنها مجموعة من الأنشطة الإجرامية المعقدة، تقوم بها علي نطاق واسع تنظيمات أو جماعات منظمة، ويكون الدافعان الرئيسيان إليها هما الربح المالي واكتساب السطوة، بفتح أسواق السلع والخدمات غير القانونية والمحافظة على تلك الأسواق واستغلالها، وهذه الجرائم كثيرا ما تتجاوز الحدود الوطنية، ولا ترتبط بإفساد الشخصيات العامة والسياسية بواسطة الرشوة والتواطؤ، وإنما ترتبط أيضاً بالتهديدات والتخويف العنف" (سرور، 2005، ص 13)، ولكن يمكن

لأي باحث أن يرى أن كل هذه التعريفات أكثر عمومية وتصف الجريمة على المستوى الدولي فقط. وبالتالي من وجهة نظري، تجاهلت هذه التعريفات أن الجريمة عبر الوطنية هي نوع خاص من الجرائم التي تتعلق أساسًا بانخفاض المخاطر وارتفاع الإرباح من خلال استغلال الحدود واختلاف السلطات القضائية التي تعتبر المزايا الإستراتيجية لها بالإضافة إلى ذلك، هذه التعريفات لا تلاحظ بأن الجريمة العابرة للحدود هي ظاهرة اجتماعية لا تشمل الأماكن فحسب، بل تشمل أيضًا الأشخاص والمؤسسات التي تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الواقع ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية هي مزيج معقد، لذلك هناك بعض الغموض في تحديد خط فاصل أو فصل أنواع مختلفة من الجرائم لأنها موجودة في عدة أشكال هجينة مختلفة (Ruggiero, 1996). ونتيجة لذلك ، تعد الجريمة عبر الوطنية موضوعًا صعبًا في السياق الأكاديمي، ومع ذلك سأعرّف الجريمة عبر الوطنية على أنها فرع من فروع الجريمة التي ترتكب في بلدين أو أكثر حيث يكون لها آثار سلبية كبيرة على القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية علاوة على ذلك، فهي تهدد الأمن العالمي لأنها مرتبطة بتهريب المخدرات والأسلحة وشبكات غسيل الأموال والاتجار بالبشر والإطراف البشرية، والهجرة الغير الشرعية، وتجارة الآثار، والقرصنة المعلوماتية وأيضا قد تتلاقي مصالحها مع الجماعات الإرهابية في تحقيق أهداف معينة.

**المطلب الثاني: تعريف الأمن العالمي:**

استطاعت المدرسة الواقعية خلال فترة الحرب الباردة بأن تسيطر بشكل كبير على التنظير في حقل العلاقات الدولية، ولذلك عرَّفوا الدراسات الأمنية تعريفا محدوداً يقتصر على قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة باعتبارها الوحدة الأساسية في التحليل الأمني، "والأمن الوطني باعتباره التصور الأمثل للأمن لتكيفه مع التهديدات الأمنية في ظل نظام ثنائي القطبية التي تتصارع فيه كل من الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفيتي" (بوستى، 2019) . ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية وانهيار جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة أصبح النظام العالمي يتبلور بشكل جديد علي المستوي البنيوي "القطبية الأحادية" وعلي المستوي الأكاديمي برزت القضايا الأمنية (Security Issues) كبرادايم يجمع العديد من العلماء في بعض المدارس مثل مدرسة كوبنهاجن وباريس (يونس، 2019). في ظل هذه التغيرات أصبح مفهوم الأمن العالمي يحظي باهتمام بسبب الوتيرة السريعة للإحداث والتطورات التي شهدها "المجتمع الدولي والعلاقات الدولية فقد أثرت هذه التطورات بشكل واضح على مفهوم الأمن علي مستوي أبعاده المختلفة إقليميا ودولياً حيث أصبح مفهوم الأمن التقليدي السابق يشهد تطوراً كلي عبر فترات زمنية مختلفة فقد تغير مفهوم الأمن التقليدي تغييراً شاملاً متجاوزاً الأسس التي بني عليها

خاصة "القوة العسكرية في التعامل مع الأخطار والتحديات التي كانت تواجه الدول وذلك عبر إدراك أهمية وضرورة التركيز على منظومة أمنية شاملة من خلال الاهتمام والتركيز على مفهوم الأمن المجتمعي الشامل والكامل" (الرشدان،2019). ومن هذا المنطلق بدأت التطورات تظهر في حقل الدراسات الأمنية الغربية والشرقية، وذلك أدي إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن العالمي وتوسيع نطاق مستويات مرجعية تحليلية جديدة، كما أن التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية وبروز قضايا وتحديات عالمية جديدة ساهمت بشكل كبير في حدوث تغيير واضح في مفهوم الأمن العالمي الذي يعرف " على أنه وضعا تحدث فيه الأمور في جزء من العالم بحيث تؤثر في الناس الذين يعيشون في جزء آخر منه ويعني هذا مثلا، السلامة من تهديد الحرب بين الدول ومن عبور الإرهابيين الحدود الدولية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود ومن إسهام الصراعات في مناطق معينة في تقييد التجارة الدولية أو الحد من تدفق الموارد الضرورية كالنفط، ومن الحكومات المضطهدة، ومن الكوارث البيئية أو أي مشكلة أخرى تؤدي إلى تدفق اللاجئين بهجرات جماعية عابرة الحدود، ويمكن إضافة العديد من التهديدات المحتملة الأخرى إلى هذه القائمة" (ريتون، 2009، ص8). كما وضعت صحيفة الأمن الدولي (International Security) تعريفاً يقدم صورة أوضح لمفهوم الأمن العالمي حيث يقول" يتزايد تعريف الأمم لأمنها ليس بالأشكال التقليدية لقواتها المسلحة واقتصادها النشيط واستقرار الحكم فيها فقط، بل بشروط أخرى كقدراتها التي كانت في الماضي أقل مركزية كموارد الطاقة والعلم والتكنولوجيا والغذاء والمصادر الطبيعية، لقد فرض الاعتماد المتبادل اهتمامات عبر الأمم كالتجارة والإرهاب والتوريد العسكري والبيئية لتكون عناصر رئيسة في الاعتبارات الأمنية في أي مجتمع رفاه ورخاء، ويشتمل الأمن العالمي جميع تلك العوامل ذات التأثير المباشر في بنية نظام دولة الأمة وسيادة أعضائها مع تأكيد خاص على استخدام القوة والتهديد بها وضبطها". (س ناي، و دوناهيو، 2002، ص 21). ولقد عرف كل من (M. H. Saier Jr. & J. T. Trevors) الأمن العالمي علي انه المفهوم الذي يتضمن لأمن الاقتصادي ، والأمن القومي، وأمن الطاقة، والأمن النووي ، والأمن السيبراني ، والأمن الديمقراطي والحقوق المدنية، والأمن الشخصي، وأمن الرعاية الصحية واهم من ذلك الأمن البيئي. ويعتبر هذا التعريف أكثر شمولية ويشمل جميع الجوانب الأمنية علي الصعيد العالمي ( Saier & Trevors, 2008).

## المبحث الثاني
## تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود

مما لا شك فيه إن تطور وزيادة نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود يعتمد علي البيئة التي تعمل فيها هذه المنظمات الإجرامية لذلك سوف يسعي هذا المبحث إلي توضيح العلاقة بين الجريمة العابرة للحدود والدول الفاشلة التي تعاني من تحديات أمنية وسياسية واقتصادية ولا يقتصر الوضع علي هذه الدول فقط بل سيشرح هذا المبحث أيضا كيفية عمل هذه المنظمات في الدول المتقدمة مما يعني إن هذا المبحث سيقسم إلي مطلبين:

### المطلب الأول: الجريمة العابرة للحدود والدول الفاشلة:

وفقًا لـ Rot berg، فإن الدولة الفاشلة توصف بثلاث خصائص أولاً، عندما لا تستطيع الدولة توفير الأمن الأساسي لمواطنيها ثانياً ، غياب ومحدودية المشاركة في النظام السياسي لأن السلطة في يد أقلية (الأوليغارشية) السمة الثالثة هي ضعف البنية التحتية الأساسية للدولة ( Ripsman، 2010). صرح فوكوياما أن الدول الفاشلة أصبحت بشكل مثير للجدل القضية الأكثر أهمية للنظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة (Patrick ، 2006). أعتقد أن سبب زيادة عدد الدول الفاشلة بعد نهاية الحرب الباردة هو أنه عندما تنازعت القوتان العظميان خلال الحرب الباردة حول بسط نفوذهما على العالم ، دعم كل منهما العديد من الدول والأنظمة من خلال منحهما معونات اقتصادية و مساعدات عسكرية وبعد نهاية الحرب الباردة، تقلص هذا المورد من المساعدة الخارجية ، مما جعل بعض الدول تضعف في تغطية تكاليف مهمة مثل الجوانب الأمنية. تعتبر الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى والتي تضم حوالي 42 دولة مثال علي الدول الفاشلة ويليها منطقة الشرق الأوسط والبلقان (Bischoff، 2004،ص121). يرى العديد من الباحثين مثلWyler أن هناك علاقات قوية بين الجريمة العابرة للحدود والدول الفاشلة حيث يقول بان اغلب منظمات الجريمة العابرة للحدود والجماعات الإرهابية، تستفيد من الأماكن الآمنة التي توفرها الدول الضعيفة والفاشلة ووفقاً لتقرير مجموعة وكالات العمل الأمريكية حول الجريمة العابرة للحدود، يمكن أن تكون الدول الفاشلة مواقع مفيدة يمكن من خلالها للمجرمين نقل الواردات غير القانونية وتجارة الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر والآثار وغسيل أرباحهم وذلك بسبب القوانين غير المنفذة وهشاشة الأمن والدرجات العالية من الفساد في المؤسسات وتعتبر غينيا بيساو خير مثال على الدولة الضعيفة لأنها البوابة الأهم للكوكايين الذي جاء من كولومبيا ولا تستطيع السلطات في غينيا التعامل مع هؤلاء المجرمين لأن الفساد منتشر في الحكومة التي لا تهتم بدعم قطاع الشرطة والجيش ففي ابريل سنة 2006 ضبطت الشرطة

635 كيلوغراماً من الكوكايين ومع ذلك فإن المجرمين تمكنوا من الفرار مع باقي الشحنة التي تقدر بحوالي 2.5 طن لأن الشرطة لم تكن قادرة على اعتقالهم. وفي الشهر نفسه، أشارت تقارير إعلامية إلى أن تجار المخدرات أقاموا نقطة عبور إلى جانب خليج غينيا كطريق لتجنب تشديد إجراءات الشرطة قبالة سواحل أوروبا. غالباً ما تحاصر الدول الفاشلة في إفريقيا تحديات ملحة أخرى مثل ضعف المؤسسات العامة أو عدم الاستقرار السياسي أو الفقر ويمكن أن توفر مكاناً لهذه الجماعات. تتكون إحدى الشبكات غير القانونية ، التي تعمل في غينيا بيساو ، من تجار من أمريكا الجنوبية وشركات نقل أفريقية وموزعين أوروبيين (موتوم ، 2006) مثال أخر يمثل تهديدا لأمن الدولة القومية والأمن العالمي مثل الصومال التي تعتبر دولة فاشلة والسبب هو الصراع علي السلطة وظهور مليشيات وعصابات إجرامية أصبحت تقوم بعمليات قرصنة بحرية ففي عام 2008 ، شن القراصنة الصوماليون 111 هجومًا واستولوا على 42 سفينة و 147 حادثًا في المياه قبالة السواحل الصومالية في عام 2009 "( BBC، 2009). نتيجة لذلك ، تزدهر الجريمة العابرة للحدود في الدول الفاشلة وتعطي العديد من الدول الأولوية للتعامل مع هذا النوع من الدول في أجندة سياستها الخارجية لأنها تعتبر هذا النوع من الدول يمثل تهديدات حقيقية لأمنها فعلى سبيل المثال تنص السياسة الخارجية الأمريكية على أن التهديدات الواقعية التي تؤثر على أمن ومصالح أمريكا والدول الأخرى في القرن الواحد والعشرين لا تأتي من العلاقات بين الدول والقوى المتزايدة ولكنها تأتي من الدول الفاشلة التي أصبحت أماكن لتهريب المخدرات. والإرهاب وتهريب الأسلحة والمواد النووية والإتجار بالبشر والآثار وغسيل الأموال علاوة على ذلك ، أصبحت أماكن للأمراض وملاذ للمتطرفين (Garret، 2003). بالإضافة إلى ذلك، وصفت السياسة الخارجية البريطانية أن سبب التدخل في أفغانستان هو حماية أمنها من الجماعات الإرهابية الموجودة هناك وتجار مخدر الأفيون التي تشتهر بها هذه الدولة ولكن يمكن ملاحظة وجود تناقض في هذه التصريحات لأن كلا من السياستين الخارجية البريطانية والأمريكية دعما الانفصال في السودان وكلاهما اعترف بها مع إنهما يعلمان جيداً أن دولة جنوب السودان دولة ضعيفة وفاشلة ورغم استقلالها منذ 2011م إلا أنها مازالت تعاني من صراعات جعلت منها ملاذاً أمن للجريمة العابرة للحدود خصوصاً عمليات الإتجار بالبشر والتهريب حيث قال جون فاك بان هناك جهود مبذولة من الشرطة السودانية، في الحد من "عمليات الاتجار بالبشر والتهريب، ولكن لا تمتلك القدر الكافي من الكفاءة والإمكانيات ولذلك علي الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم اللازم للسودان والتعاون مع الشرطة السودانية، لإنفاذ كافة برامجها تجاه محاربة الاتجار وتهريب البشر، والجرائم الأخرى" (بوابة إفريقيا الإخبارية، 2019) ومن خلال ما سرد يمكن القول أن الجريمة العابرة للحدود لها علاقة قوية بالدول الفاشلة وكلاهما يشكل تهديدات حقيقية لأمن الدولة القومية والأمن العالمي.

**المطلب الثاني: الجريمة العابرة للحدود والدول المتقدمة:**

علي الرغم من إن الجريمة العابرة للحدود تجد ملاذ ومكان مناسب لأنشطتها الإجرامية في الدول النامية الضعيفة والفاشلة إلا إن أوروبا تعد مهد الجماعات الإجرامية المنظمة إلي حد القول بان نشأت الجريمة المنظمة مرتبط بنشأة المافيا في أوربا خاصة في ايطاليا في جزيرة صقلية سنة 1882 عندما كانت مستعمرة فرنسية (أفندي،2011،ص10) ولقد استطاعت المافيا في ايطاليا من تطوير نشاطها وتحويل قوتها من محلية إلي قوة عابرة للحدود وذلك عن طريق إقامة تحالفات مع جماعات المافيا الناشطة في الجنوب الأمر الذي جعلها توسع نشاطها لتصل إلي أمريكيا وكندا وأوربا خاصة في ألمانيا وسويسرا وروسيا و تتعدد الأنشطة الأجرامية المرتكبة من المافيا ، حيث أنها تسعى، وفي نطاق واسع، إلى تحقيق أرباح طائلة، ومن أبرز الأنشطة التي تمارسها تجارة المخدرات والأسلحة والتهريب.

كذلك تعمل على سلب الأموال بوسائل متعددة منها إنتاج وبيع الحماية الخاصة، بحيث تفرض إتاوة في مقابل توفير الحماية للتجار ومالكي رؤوس الأموال وهي بذلك أصبحت قوة ضاربة تضاهي الدولة في وظائفها الأساسية، لاسيما من حيث تأمين الحماية لمواطنيها ورعاياها (البريزات، 2008، ص 107-108). ومن أخطر منظمات الجريمة العابرة للحدود خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول روسيا إلي الاقتصاد الليبرالي الحر المافيا الروسية "التي وجدت الفرصة من اجل توسيع نشاطها الإجرامي والذي امتد إلى حد الاستحواذ على الأموال الإستراتيجية كالبترول والمعادن الثمينة، واستثمار الأموال غير المشروعة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، مستغلة في ذلك غياب القواعد القانونية التي تنظم التحول الواقع آنذاك بصورة فعالة" (كامل، 2001، ص 50) وفي الواقع تعتبر المافيا الروسية من اخطر الجماعات لارتكابها جرائم غير متوقعة وذلك يرجع إلي حجم نشاطها واتساع نطاقها الإجرامي فهي تقوم بشتى أنواع الجرائم مثل سرقة السيارات وبيعها وتجارة الأسلحة وعمليات النصب والاحتيال في مجال التامين الطبي والتامين عن حوادث السيارات بالإضافة إلي تجارة المخدرات ولا يقتصر نشاط المافيا الروسية في روسيا، بل يمتد عالمياً إلي دول أخرى خاصة الولايات المتحدة حيث نجد مافيا "اوديسا" الموجودة في كاليفورنيا وعصابة "الشيشان" التي يعتمد نشاط أعضائها علي الابتزاز والقتل المأجور وجماعة مالينا اورجانيزا التي لها صلات دولية موسعة وترتكب في جرائم مختلفة مثل التدليس ببطاقات الائتمان والابتزاز والاحتيال الضريبي (الشوا، 1998، ص 79-80) وهناك أمثلة كثيرة أخرى مثل المافيا الصينية التي يطلق عليها المثلث الصيني وياكوزا في اليابان، ومارا سالفاتروشا في الولايات المتحدة وهي جميعا تلعب دورا إجرامياً خطير علي المستوى الدولي من خلال ترابط هذه الشبكات الأمر الذي يودي إلي تهديد الأمن العالمي.

## المبحث الثالث

## الجريمة العابرة للحدود في عصر العولمة

شهد العالم بأسره تغييرا ملحوظ في العقود الثلاث الماضية الذي يطلق عليه بعصر العولمة لما فيه من سرعة تنقل المعلومات والبشر والمال وأيضاً الاندماج الكامل ومعرفة الأخر الأمر الذي جعل من الكثير يطلق علي العالم وخصوصاً بعد تطوير شبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بالقرية الصغيرة لذلك سيعرض هذا المبحث أنواع الجريمة العابرة للحدود وتهديدها للمجتمع الوطني والدولي في سياق هذا الزمن وسيتطرق أيضا إلي العولمة والجريمة العابرة للحدود واتخاذ ليبيا كمثال لما تواجهه من تحديات في مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

### المطلب الأول: أنواع الجريمة العابرة للحدود وتهديداتها للمجتمع الوطني والدولي:

للجريمة المنظمة العابرة للحدود أنواع عديدة وأوجه مختلفة بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والاتجار بالبشر وأعضائهم والتهرب الضريبي وتجارة الآثار والابتزاز والسرقة والقتل المأجور وتجارة الأسلحة الكيميائية والنووية والقرصنة والإرهاب وجرائم الكمبيوتر واختراق الأنظمة الالكترونية وبطاقات الائتمان والجريمة البيئية واختطاف الطائرات ونشر الفساد ( Edwards and Gill, 2006) عدد كبير من أنواع هذه الجرائم أصبحت ترتكب بسهولة بسبب تكنولوجيا الاتصالات والسفر ومن خلال ذلك يشير Galeot إلي أن مكافحة الجريمة العابرة للحدود أصبحت تمثل مصدر قلق والشغل الشاغل للأمن في القرن الحادي والعشرين (Galeotti, 2001) وذلك لأن الجريمة العابرة للحدود أصبحت تمثل تهديداً للدول والمجتمعات المدنية والاقتصاديات الوطنية فعلى سبيل المثال، يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية استخدام الإرهاب لدعم أسبابها السياسية وقد تحصل هذه المجموعات على القوة من قدرتها على إقامة روابط عبر الحدود الوطنية كما تمثل أنشطتها تحدياً لسيادة الدولة وسلامة الدول المستقلة وتهدد الحكومات وهناك إشكال أخرى للجريمة العابرة للحدود لها آثار سلبية على الدول ومجتمعاتها مثل غسيل الأموال والاتجار بالمخدرات والسرقة والابتزاز وتجارة السلاح والبشر التي تؤدي إلى تقليل قدرة الحكومة على فرض سيادتها علي أراضيها، وتقليل مصداقية المؤسسات الاقتصادية وإضعاف النظم الاجتماعية وتتزايد بعض هذه الأنواع من الجرائم العابرة للحدود بسبب العلاقات المتبادلة بين الدول فعلى سبيل المثال، الشكل الأكثر شيوعاً للجريمة المالية العابرة للحدود هو غسيل الأموال وبطاقات الائتمان واختراق الأنظمة الالكترونية المالية الذي زاد بسبب الترابط بين الدول ( Walia، 2008) فوفقاً لقاعدة بيانات "صندوق النقد الدولي" (IMF) ، فقد تم تقييم أن الأنشطة الدولية لغسيل الأموال تتغير من 800 مليار إلى 2 تريليون

دولار وهي كمية كبيرة من تحويل الأموال لذلك، أصبح تتبع تدفقات رأس المال الإقليمية والعالمية أكثر تعقيداً بسبب هذا التحويل الإلكتروني للعملة الذي أصبح يمثل عائق كبير أمام إدارة الاقتصاد العالمي (IMF، 2004) كما إن الجانب المظلم من الجريمة العابرة للحدود هو علاقة اغلب هذه المنظمات الإجرامية بالإرهاب الذي يهدد الأمن القومي والعالمي حيث رفعت غادة والي المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بان الكثير من "الإرهابيين والجريمة العابر للحدود يتعاونون علي أساس الأراضي المشتركة أو المصلحة المشتركة ويعتمدون غالبا علي العلاقات الشخصية التي عادت تحدث في السجون كما قالت أيضا بان اغلب الدول أفادت بان الإرهابيين يستفيدون من الأنشطة الإجرامية المنظمة مثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاختطاف بهدف الحصول علي فدية وكذلك تجارة المخدرات" (الأمم المتحدة، 2020) إن كل هذه الأنواع من الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي تطورت بشكل مرعب وخطير في سياق عصر العولمة أصبحت تمثل خطر حقيقي علي جميع مستويات الأمن سواء أمن الإفراد وامن الدولة القومية والأمن العالمي.

**المطلب الثاني: العولمة والجريمة العابرة للحدود:**

في العقود الثلاثة الأخيرة، أصبحت الجريمة العابرة للحدود قضية تقتصر على بعض الدول والمناطق، نتيجة لعوامل تاريخية معينة حتي باتت تؤثر بشكل ملحوظ على صانع القرار السياسي وتتحول إلى عناصر أساسية تهدد الأمن القومي والعالمي ( Godson and Olson, 1995) بالاضافة الي ذلك تلعب العولمة دورًا حاسماً في زيادة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من خلال اقتصاد العولمة والثورة الهائلة في الاتصالات والنقل والتكنولوجيا كما انها لعبت دور واضح في تقويض الحدود بين الدول حتي اصبحت لا تستطيع السيطرة على البضائع غير المشروعة والهجرة غير الشرعية والمخدرات والسلاح والمال، ان قوي الطلب والعرض العالمية خلقت أسواقاً جديدة للسلع والخدمات غير المشروعة التي تقدمها المنظمات الإجرامية فمثلا هناك طلب كبير على المخدرات (في أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية) ، والأسلحة (في إفريقيا والشرق الأوسط)، والحياة البرية الغريبة وأجزاء الحيوانات (آسيا)، واستغلال البشر الذي يعتبر (في كل مكان تقريباً) وحسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مؤخراً أن التجارة الدولية في السلع المقلدة والمسروقة تصل إلى نصف تريليون دولار كما تتمتع الشبكات الإجرامية أيضاً بفرص جديدة لإنشاء منشآت في بلدان مختلفة يمكنها من خلالها إنتاج وتوزيع سلعها غير المشروعة ، مما يقلل التكاليف ويعظم الأرباح. وبالمثل، تمامًا كما نرى مع الشركات متعددة الجنسيات القانونية، يمكن للشبكات الإجرامية العابرة للحدود الاستعانة بمجموعة مصادر خارجية تدعم خدماتها كربط المناطق حول العالم بالإنترنت وانخفاض تكاليف العمالة (Forest, 2020) فعلي سبيل المثال

يتم الآن تهريب كميات هائلة من الكوكايين عن طريق السفن والجو من أمريكا اللاتينية (بشكل رئيسي كولومبيا وبيرو والبرازيل وفنزويلا) إلى غرب إفريقيا ، ويتم تهريب الهيروين من وسط وجنوب آسيا إلى شرق إفريقيا (وأحيانًا غرب إفريقيا أيضاً). في كلتا الحالتين، تشق المخدرات طريقها من شرق وغرب إفريقيا إلى أسواق مستهلكي المخدرات الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة وفقًا لتقرير المخدرات العالمي لعام 2018 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تضاعفت كمية الكوكايين المضبوطة في إفريقيا في عام 2016 ، مع دول في شهدت شمال إفريقيا زيادة قدرها ستة أضعاف وتمثل 69 في المائة من جميع الكوكايين المضبوط في المنطقة في عام 2016 وقد حدد أطلس الإنتربول العالمي للتدفقات غير المشروعة عدداً قليلاً من البلدان باعتبارها مراكز عبور مهمة بشكل خاص لتهريب المخدرات بما في ذلك غينيا بيساو، الرأس الأخضر، جزر الكناري، المغرب، الجزائر، ليبيا وإثيوبيا، ويشير هذا التقرير أيضًا إلى أن الإتجار غير المشروع واستخدام الكبتاغون (اسم العلامة التجارية لعقار الفينيثيلين، وهو مزيج من الأمفيتامين والثيوفيلين، مما يزيد من اليقظة) آخذ في الازدياد في جميع أنحاء إفريقيا (UNDOC,2018) كذلك في أسيا حيث تعتبر الهند هي المصدر الرئيسي لكل من هذه الأدوية ويلاحظ الاستخدام المتزايد بشكل خاص في مالي وتشاد ونيجيريا بينما وُصفت النيجر وبنين وتوغو بأنها مراكز عبور مهمة وفي غضون ذلك تم اكتشاف العشرات من مختبرات الميثامفيتامين في جميع أنحاء غرب إفريقيا بما في ذلك واحد في نيجيريا قادر على إنتاج ما قيمته مليارات الدولارات من العقار (NBC, 2016). من الدول التي ذكرت كمناطق عبور هي ليبيا وحسب موقعها تعتبر بوابة إفريقيا وأيضاً علي حدود أوربا الجنوبية كما تطل علي ساحل يقدر بحوالي 2000 كم ولقد شهدت عام 2011م ثورة أحدثت فيها تغييراً جذري في النظام السياسي الأمر الذي لم يلبث طويلا حتى أصبح محل صراع بين القوي السياسية من اجل السلطة بل وصل الأمر في 2014 إلي حرب أهلية جعلت ليبيا في مصافي الدول الفاشلة وملاذ للإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود المتخصصة في الاتجار بالبشر والسلاح والآثار والمخدرات، إلا إن الملف الأخطر هو الهجرة الغير شرعية حيث تدفق إلي ايطاليا سنة 2014م عبر البحر الأبيض المتوسط 170664 مهاجراً وهذا يعني حوالي أربعة إضعاف عدد المهاجرين سنة 2013م (Malakooti, 2015) وعلي الرغم من انخفاض هذا العدد في سنة 2017 وأيضا 2018م والسنوات التي بعدها بسبب تزايد عدد الوفيات في البحر وأيضاً عمل خفر السواحل الليبي الذي استطاع إن يقف إمام الكثير من هذه العمليات وإحالة عدد كبير من المهاجرين إلي مراكز إيواء المهاجرين التي أصبحت فيما بعد محل بيع المهاجرين إلي المهربين وذلك لأن اغلب هذه المراكز أصبحت تحت سيطرة المليشيات بشكل فعلي التي تسعي إلي ربح المال بأي طريقة (Micallef and Reitano, 2017)

بالإضافة إلي ذلك وحسب كتاب شاو ومانجان (Shaw and Mangan) في كتابهم "الاتجار غير المشروع وتحول ليبيا: الإرباح والخسائر" أصبحت ليبيا مركزاً إقليميا للاتجار بالمخدرات وكذلك تدفق الهيروين والكوكايين من خلال شمال وشرق وجنوب إفريقيا عبر المنطقة الجنوبية الغربية باتجاه مصر وأوربا (Shaw and Mangan،2014) وكذلك حسب المركز الأوربي لرصد المخدرات الذي وصف ليبيا كمركز تحويل ناشي للميثامفيتامين الذي يتم إنتاجه في غرب إفريقيا والموجه إلي شرق وجنوب أسيا (المركز الأوربي لرصد المخدرات والإدمان، 2015).

إن هذا الوضع في ليبيا ساعد في انتشار الإمراض وزيادة نمو الجريمة العابرة للحدود بتدفق إعداد كبيرة من المهاجرين سواء الأفارقة أو السوريين الذين لا توجد لهم وثائق صحية حيث إن بعضهم يكون حامل لإمراض خطيرة مثل الايدز والايبولا والوباء الكبدي والملا ريا، كذلك انخرط البعض منهم في الجماعات المسلحة والإرهابية التي عانت ليبيا كثيراً في مواجهتها في بنغازي ودرنة والجنوب الليبي وهذا لا يمثل تهديد لأمن ليبيا فقط بل للأمن العالمي فعلي سبيل المثال إحداث سبتمبر2001م كانت بسبب هجرة غير شرعية ترتب عليها مواقف عالمية منها احتلال دول كأفغانستان والعراق وأيضا زعزعت الثقة في حوالي مليار مسلم ومعاملتهم في الغرب بشكل عنصري الأمر الذي ترتب عليه صراع أديان علي مستوي محلي ودولي هدد بدوره الأمن العالمي.

**الخاتمة:**

في الآونة الأخيرة، واجه حقل العلاقات الدولية عدة تحديات لأنه لا يمتلك نماذج واضحة تغطي جميع الأفكار والمفاهيم. لذلك ظهرت العديد من الدراسات والبحوث في العديد من المجالات في هذا المجال مثل الأمن والبيئة والعولمة ومن الواضح أن الأمن هو المجال المهم الذي يتعلق بجميع الدول ويدرك العلماء والمفكرون أن مفهوم الأمن قد تغير في العقود القليلة الماضية من الأمن التقليدي مثل توازن القوى أو القضية العسكرية إلى مفاهيم وفاعلين جدد لا يهددون فقط أمن الدول القومية ولكن أيضاً الأمن العالمي وفي هذا الصدد أصبحت الجريمة العابرة للحدود من أهم المفاهيم التي تم التركيز عليها من العلماء في حقل العلاقات الدولية، لذلك قام العديد منهم بتعريف الجريمة العابرة للحدود كما قامت بعض المنظمات مثل الأمم المتحدة بتعريفها، ولكن كان مفهومًا معقداً علاوة على ذلك يري العديد من المراقبين بأن الجريمة العابرة للحدود قد ازدهرت في الدول الفاشلة أو الضعيفة، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، وهذه العلاقة بينهما تمثل تهديدات حقيقية بسبب أن هناك احتمالية بأن تكون هذه الدول اقل قدرة في مواجهة المنظمات الإجرامية العابر للحدود بل أحيانا تصبح هذه المنظمات أقوى من بعض الدول ، ولا سيما الضعيفة منها بحيث تشكل تحديات وتهديدات للأمن القومي والعالمي لذلك تركز الكثير من الدول على هذه القضية وتعطيها

الأولوية في أجندة سياستها الخارجية ومع ذلك لم يقتصر الأمر علي الدول الضعيفة فالجريمة العابرة للحدود تمكنت من العمل حتى في الدول المتقدمة وكانت أقوى بكثير في إعمالها من الدول الضعيفة على سبيل المثال، كان للمافيا في إيطاليا وياكوزا في اليابان تأثير سلبي كبير على السياسة الداخلية والخارجية في بلادهم وهناك تقرير قدمتها تسريبات ويكيليكس ذكر أن المافيا في إيطاليا تدعم الجماعات الإرهابية في أفغانستان وبالتالي، فإن هذا المزيج المعقد من الجرائم العابرة للحدود شكّل وجهة نظر مختلفة بين الدول وكل فريق يتهم فريقًا آخر بزيادتها، ويطلب كل فريق من الآخر مراجعة سياساته وأوافق على أن هذا الصراع متاح على المستويات العالمية بين دول الشمال والجنوب والتي تمثل التهديدات الحقيقية للأمن العالمي و يصف القسم الأخير من هذه الورقة كيف أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود أكبر من ذي قبل في سياق العولمة، فهي تتكون من العديد من الأنواع مثل الاتجار بالمخدرات والسلاح والآثار والبشر وغسيل الأموال والهجرة غير الشرعية وتهريب الأسلحة والمواد النووية والتهرب الضريبي ولفساد كما يلاحظ العديد من العلماء أن الجريمة العابرة للحدود تتزايد من خلال العولمة ويعزون هذا السبب إلى العولمة الاقتصادية والتنقل غير المشروع للأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بسهولة شديدة لأن القيود الحدودية قد تم تقليلها، وبعض نقاط التفتيش غير مبالية وضعيفة في العديد من البلدان بالإضافة إلى ذلك، يدفع التقدم التكنولوجي الجريمة العابرة للحدود إلى الارتفاع بسرعة مثل النقل والاتصالات وخدمات الإنترنت وسيتم التركيز على الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والسلاح والآثار والربح غير المشروع التي تحدث بشكل كبير في قارة إفريقيا وباعتبارها تهديدات حقيقية تهدد أمن الدولة القومية والأمن العالمي وضرب ليبيا كمثال لأنها تقع جغرافيًا في شمال إفريقيا وهي كذلك تعتبر بوابة مهمة بين أفريقيا وأوروبا مما يشكل مشكلة كبيرة بسبب الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والآثار والسلاح وهكذا تواجه ليبيا والاتحاد الأوروبي تهديدات خطيرة خصوصا من الهجرة غير الشرعية التي كلفت الكثير من الجهد والوقت والمال في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبغض النظر عن السياسات الليبية المتردية بسبب الوضع السياسي والأمني من الواضح أن الهجرة غير الشرعية كانت تهدد ليبيا قبل الاتحاد الأوروبي، وأعتقد أن التحركات غير الشرعية للأشخاص تمثل مخاطر حقيقية على الأمن العالمي لأن العديد من الأشخاص المستهدفين منهم يكسبون المال بطرق غير مشروعة وهي أسباب تكوين العصابات والمليشيات والانضمام إلى الجماعات الإرهابية.

**Abstract:** Most nation-states are now alert to the challenges and threats posed by non-traditional security matters. The most important fact is that these matters directly affect society and people. Moreover, transnational crime is the most important security issue because it threatens the state's sovereignty and political stability and may weaken the credibility of states and undermine the power and authority of governments. Moreover, transnational crime means that the world today is facing increasing criminal organizations that can undermine national and international security, the global economy and the rule of law, and which, if raised uncontrollably, may threaten the concept of the nation-state. Thus, issues of transnational crime began to be given the highest priority by states and non-state actors. For example, the United Nations supported the Inter-Ministerial Global Conference on Transnational Organized Crime in Italy 1994 that sought to develop policies to combat transnational organized crime, and Southeast Asian countries and the European Union took the initiative to deal with this problem. In other words, due to its transnational nature, transnational organized crime is now a component of the international political agenda and has a major impact on international relations. Therefore, this research will address whether global security is threatened by transnational crime by devoting to define concepts. In the first section, transnational crime will be defined, the second will deal with the definition of global security, and the second chapter will explain the environment in which transnational crime operates by describing the relationship between transnational crime and the failed state in the first dissection as well as its work in developed countries In the second subject, either the third part will seek to clarify the activity of transnational crime in the era of globalization by explaining the types of transnational crime in the era of globalization in the first sector as well as clarifying some serious criminal operations such as illegal immigration in some countries such as Libya in the second part.

**المراجع:**


- جهاد محمد البريزات، الجريمة المنظمة، دراسة تحليلية، ط الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، سنة 2008، ص 107-108.
- جوزيف .س نأي، جون.د.دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، الرياض، العبيكان،ط1 2002,
- حسام محمد السيد أفندي، التشكيلات العصابية في القانون الجنائي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة مصر ، سنة2011 ، ص 10.
- شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، ط الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، سنة 2001، ص 50.
- طارق سرور، الجماعة الإجرامية المنظمة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، سنة2005 ، ص 13.
- محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، سنة 1998، ص 79-80.

- يول ريتون، فانوس الأمن الدولي، أبوظبي، مركز الأما ا رت للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2009


**المراجع الأجنبية:**


- Albanese, J. (2002) "The Prediction and Control of Organized Crime": A Risk Assessment

- Arezo Malakooti, Migration trends across the Mediterranean: Connecting the dots, Altai Consulting, IOM MENA Regional Office, 2015.

- BBC, (2003) "US attacks Belgium war crimes law" [online] last accessed on 15-06-2017 at

- Bischoff, P (2004) "Regionalism and regional Cooperation in Africa": New Century Challenges and Prospects. In Africa at the Crossroad: Between Regionalism and Globalization, edited by John Mukum and Suresh Chandra Saxena, Westport, Conn.

- Cha, V. (2000) "Globalization and the study of International Security": Journal of Peace Research Vol.37:3, pp.391-403.

- Dannreuther, R. (2008) "International Security: the contemporary Agenda", United States, Polity press.

- Edwards, M. and Gill, P. (2006) "Transnational Organized Crime: perspectives on global security", London: Routledge.

- European Drug Report: Trends and Developments. Brussels: European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction.

- European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction (EMCDDA). 2015.

- Giraldo, J and Trinkunas, H (2010) "Transnational Crime", Chapter 25 in Alan Collins(Ed), Contemporary Security Studies, pp. 430.

- Godson, R. and Olson, W. (1995) "International organized Crime: emerging threat to US Security". Wasgington: National Strategy Information Center.

- Hoffman, B. (2006) "Inside Terrorism", New York: Columbia University Press.

- Mark Micallef and Tuesday Reitano, The anti-human smuggling business and Libya's political end game, Institute for Security Studies and Global Initiative Against Transnational Organized Crime, December 2017.

- National Institute of Justice. (1999) " Transnational Organized Crime: A Summary of a Workshop". U.S. Department of Justice, Office of Justice Programs.

- Pappe. I. (2008) "The Bureaucracy of Evil: the history of the Israeli occupation", Oxford University.

- Ripsman, M. (2010) " Globalization and the National Security State", New York: Oxford University Press.

- Shaw, M. & F. Mangan. 2014. Illicit trafficking and Libya's transition: profits and losses. Washington, DC: United States Institute of Peace.

- Williams, P. & Godson, R. (2002) " Anticipating organized and transnational crime", Crime, Law and Social Change". 4(37):311-355.

**الانترنت:**

- Wilia. R. (2008) "Types of transnational crimes[online] last accessed on 14-06-2020
- Aguillonmate, (2011) "Wikileaks in today's media: Cablegate coverage"[online] last accessed on 18-06-2020at http://wlcentral.org/node/1004.
- Bossard, A (2008) "Transnational Crime": A Threat to International peace and Security [online] last accessed on 14-06-2020at http://www.pctc.gov.ph/updates/tcthreat.htm.
- CNN, (2007) U.S. "Military: Iraq lawmaker is U.S. Embassy bomber" [online] last accessed on 19-06-2020 at http://edition.cnn.com/2007/world/meast/02/05/iraq.lawmaker/index.html.
- Cook, R. (2005) " The Struggle against Terrorism cannot be won by military means"[online] last accessed on 20-06-2020at http://www.guardian.co.uk/uk/2005/jul/08/july7.development.
- EU Business, (2010) "EU offers Libya aid to stop migrations", [online] last accessed on 22-06-2020at http://www.eubusiness.com/news-eu/libya-immigration.6fh.
- file:///C:/Users/akram/Desktop/non-Globalized%20states%20pose%20A%20Threat.htm.
- Garret, B. (2003) "Non-Globalization States Pose a Threat"[online] last accessed on 24-06-2020at
- Hornberger, J. (2009) "U.S. Foreign Policy Caused the Taliban problem"[online] last accessed on 27-06-2020at http://www.fff.org/comment/com0905c.asp.
- http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/7734985.stm.
- http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/south_asia/8687734.stm.
- http://www.wjin.net/pubs/1953.doc?PHPSESSID=d93aff7c768da982e48aeeb0967d67ff.
- https://doi.org/10.1007/s11270-007-9522-xi
- Instrument for Targeting Law Enforcement Efforts. [online] last accessed on 17-06-2020at
- International Monetary Fund, (1996) "Money Launddering"[online] last accessed on 26-06-2020at http://samvak.com/pp96.html.
- Mutume, G. (2006) " Organized Crime Targets Weak African states"[online] last accessed on 28-06-2020 at http://www.un.org/ecosocdev/geninfo/afrec/vol121no2/212-organized-crime.html.
- Osborn, A. (2005) Putin: "Collapse of the Soviet Union was catastrophe of the century" [online] last accessed on 18-06-2020at http://www.independent.co.uk/news/world/europe/putin-collapse-of-the-soviet-union-was-catastrophe-of-the-century-521064.html.

- Patrick, S. (2006) " Weak States and Global Threats: Fact or Fiction?"[online] last accessed on 16-06-2020 at http://www.twq.com/06spring_patrickpdf.

- Reuter, (1999) " Transnational Organized Crime: Summary of a Workshop"[online] last accessed on 25-06-2020 at http://books.google.co.uk/books?id=olzNB7A5zOwC&pg=PA5&dq=types+of+transnational+crime&hl=en&ei=rQJQTZieC42shAfz8839dg&sa=x&oi=book_result&ct=book-thumbnail&resnum=1&sqi=2&ved=0cdeq6wewaa#v=onepage&q=types%20f%20transnational%20crime&f=false.

- Ruggiero, V. (1996) " Organized Crime between the Informal and Formal Economy", [online] last accessed on 16-06-2020 at http://www.securitytransformation.org/images/publicationes/163_working_paper_4_-Organized_Crime_Between_the_Informal_and_the_formal_Economy.pdf.

- Saier, M.H., Trevors, J.T. Global Security in the 21st Century. Water Air Soil Pollut 205**,** 45–46 (2010).

- Stephen, J. (2010) "Human Security: Key Drivers, Antecedents and Conceptualization" [online] last accessed on 15-06-2020 at http://www.latrobe.edu.au/humansecurity/assets/downloads/James_IHS_Workshop_17June.pdf.

- Zabyelina. Z. (2009), "Transnational Organized Crime in International Relations" [online] last accessed on 22-06-2020 at http://www.cejiss.org/assets/pdf/articles/vol3-1/ZabylinaTransnational_Organized_Crime.pdf.

– الأمم المتحدة، مسئولون أمميون: الروابط العابرة للحدود بين الإرهابيين والجريمة المنظمة تؤكد على الحاجة إلى استجابة عالمية متماسكة، 2020،موقع الكتروني آخر زيارة 10-03-2021 علي

https://news.un.org/ar/story/2020/08/1059392

– بوابة إفريقيا الإخبارية، تأكيد سوداني على ضرورة التعاون للحد من الجرائم العابرة للحدود، 2019، موقع الكتروني، أخر زيارة 09-03-2021م علي

https://www.afrigatenews.net/article/%D8%AA%D8%A3%D9%83%D9%8A%D8%AF-%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A9%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF/

– توفيق بوستي، "مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية"، المعهد المصري للدراسات، 2019،نسخة الكترونية، آخر اطلاع 08-03-2021م. علي موقع

https://eipsseg.org/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%81%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%/D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

-عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 46 ، العدد3 ،2019

https://search.mandumah.com/Search/Results?lookfor=%22%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%22&type=Subject

-محمد عبدالله يونس، "كيف تغيّر العالم بعد 30 عامًا من سقوط حائط برلين؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019، موقع الكتروني، تم زيارة الموقع 09-03- 2021

*https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5091/%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%83%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%91%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8B%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%82%D9%88%D8%B7%D8%AD%D8%A7%D8%A6%D8%B7%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%8A%D9%86*